مشروع النظام الأساسي

للتجمع الوطني الديمقراطي في سوريا

التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا إطار سياسي للمعارضة الوطنية / القومية الديمقراطية أحزابا ومنظمات وجمعيات سياسية أو ذات بعد سياسي، ومجموعات غير حزبية وشخصيات وطنية، يجمعها على اختلاف رؤاها الأيديولوجية هدف مشترك، هو التغيير الوطني الديمقراطي وإقامة دولة الحق والقانون التي تصون وحدة المجتمع وتعبر عنها كما تعبر عن حرية الوطن، وتصون حرية الفرد، وتعمل على إرساء حقوق الإنسان والمواطن، وعلى ضمان عيشه الكريم .

وبذلك يسعى **التجمع** إلى أن يكون تنظيما سياسيا يتجاوز صيغة الحزب الذي ينيب نفسه عن طبقة اجتماعية معينة، وينظر إلى الشعب أو الأمة على أنهما موضوع لإرادته " الخيّرة " .

ومع أن **التجمع** يرى أن تجاوز هذه الصيغة هو أحد الشروط اللازمة لبناء الحياة السياسية على أسس ديمقراطية، فهو بذلك لا يصادر حق أي حزب، خارج إطاره، في التعبير عن نفسه وانتهاج السياسة التي يريد، ولا يصادر كذلك حق الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة في إنتاج تعبيراتها السياسية؛ ويرى أن أي حزب سياسي إنما يستمد مشروعيته من تعبيره عن المصلحة الوطنية / القومية العامة ودفاعه عنها .. وليس من إيديولوجيته وحدها. وبهذا يسعى **التجمع** إلى إنتاج توافق مبدئي وعام قدر الإمكان على الثوابت الوطنية /القومية يكون أساسا وركيزة لمشاركة الشعب في السياسة ، وأساسا للعلاقات بين الأحزاب والقوى السياسية المنضوية في إطاره من جهة، ولعلاقاتها بالدولة والسلطة من جهة ثانية

-2-

ينظر **التجمع** إلى السياسة على أنها شأن عام بين جميع المواطنين وجميع الفئات الاجتماعية والقوى السياسية والتيارات الفكرية والأيديولوجية، أولا . وعلى أنها فاعلية مجتمعية يعمل **التجمع** كي تكون حرة وواعية وهادفة، وليست فاعلية نخبوية ولا فاعلية حزبية وحسب، ثانيا. وعلى أنها التعبير المدني الأرقى عن التعارضات الاجتماعية الملازمة للكينونة الاجتماعية، التي ما أن تخرج من الإطار السياسي المجتمعي العام حتى تتحول إلى عامل فرقة وانقسام يدمران المجتمع و الدولة ويمزقان اللحمة الوطنية، ثالثا. وبأن دائرتها تشمل جميع أوجه نشاط المجتمع ووظائف الدولة، رابعا. لذلك يعارض **التجمع** بحزم حكم الحزب الواحد " الحزب القائد للدولة والمجتمع " والرأي الواحد واللون الواحد، لأن المجتمع قائم على التعدد والتنوع والاختلاف والتعارض، تنتج فئاته المختلفة أيديولوجياتها وتعبيراتها السياسية التي من شانها أن تمده بقدرة مستمرة على التجدد والتطور والنمو .

-3-

و(**التجمع الوطني الديمقراطي**) في سورية، بما هو حركة سياسية - ثقافية - اجتماعية ، يعمل في سبيل التغيير الديمقراطي للدولة والمجتمع، وهو إطار للتفكير والعمل وممارسة الديمقراطية لمجموعة من المهتمين بالشأن العام والملتزمين بالأهداف الكبرى لأمتهم وبمشروع نهوضها، وبالتصدي للمعوقات الداخلية والخارجية التي تعترض سبيل تحررها ووحدتها وتقدمها .

وهو يقوم في معارضة النهج الشمولي للنظام القائم ويعمل في سبيل تغيير الأوضاع السائدة، ويطالب أول ما يطالب بحرية الكلمة والنشر وحرية التعبير؛ كما يعارض كل نهج استبدادي وقسري وكل ديكتاتورية في الحكم وأي تكريس للسلطة المطلقة للفئة أو الفرد، ذلك النهج النافي للديمقراطية .. والذي يقطع الطريق أمام مبادرات التصحيح والتغيير الديمقراطي، ويلغي مبدأ (تداول السلطة) بشكل قطعي ليجعلها حكرا لفئة مسيطرة ونهج قائم، ويقطع ، بالتالي، طريق التجدد والتقدم .

وإذا كان **التجمع** ينشد الديمقراطية، ويرى فيها الطريق الذي لا بديل عنه لتصحيح مسار نهوض أمتنا ولتحرير إرادة شعوبنا والتقدم بحركة وعيها لمصالحها وأهدافها.. ولتكون الشعوب سيدة مصائرها، فـــــــلأن الديمقراطية وممارستها تشترطان حداً معيناً من الإجماع الوطني حول ثوابت محددة وتطلعات وأهداف مشتركة، تلك الثوابت والأهداف التي لم يعد يكتفى فيها أن ترفع كمقولات عامة وشعارات، بل لابد أن تعطى الصيغ الإجرائية التي تنطلق منها وتوصل إليها، كما لم يعد من المقبول أن تبقى أسيرة الصيغ والأيديولوجيات التي اعتمدتها القوى والحركات السياسية في مراحل خلت وتجاوزتها متغيرات العالم وحركة الأحداث والمتغيرات الواقعة في نظمنا السياسية ومجتمعاتنا.

إن تحرك **التجمع** على طريق صياغة هذا المنظور البرنامجي بمنطلقاته المعرفية وأهدافه الاستراتيجية، وعلى استكماله عبر الحوار والمشاركة الجماعية واستخلاص المواقف والمهمات المرحلية والاستراتيجية المترتبة عليه، هي بذاتها عملية بناء في حركة التجمع وعملية تصحيح لقصوراته ، مطلوب أن يرافقها ويستتبعها تعميم لدعوته وتوسع في كوادره وأطره والامتداد بها في أرجاء القطر والمجتمع، وصولا بها إلى ما نتطلع إليه من صياغة ديمقراطية منفتحة لحركتنا السياسية في المجتمع .

-4-

التعارض الذي ينطوي عليه **التجمع** بين تعدد الرؤى الإيديولوجية ووحدة البرنامج السياسي، هو مصدر قوته وحيويته بقدر ما تستجيب البنى الإيديولوجية لأحزابه ومكوناته لمنطق الواقع والتاريخ ومعطيات الخبرة العملية . وبالتالي، فإن وحدة **التجمع** وقوته وإمكانات نموه مرهونة بنمو العنصر العقلاني – الواقعي في كل إيديولوجية على حدة، وبنمو مشتركات إيديولوجية بين قواه، وبقدرته على عقل الواقع ببعديه التاريخي والعالمي.. وإلا فإن رهاناتنا كلها، وخاصة منها رهان الديمقراطية، ستكون خاسرة .

في ضوء هذا التعارض الواقعي، يقدم **التجمع** تجربة سياسية جديدة للحياة السياسية العربية المعاصرة، تتعين على أساسها علاقة الفرد / المواطن بشكل وجوده السياسي، وتتعين بالتالي حريته واستقلاله وهما أساس نشاطه وفاعليته . فرسالة **التجمع** لا تقتصر على إزالة الورود عن القيود التي يرسف بها الفرد والمجتمع ، بل تتعداها إلى تحريرهما معاً من هذه القيود . وتتعين بذلك أيضاً الحرية بوصفها نمو قدرة الإنسان على تحسين ووعي شروط حياته والتحكم بها في إطار الدولة والمجتمع . وبذلك تكف السياسة عن كونها فعلاً نخبوياً ويكف التنظيم السياسي (هنا **التجمع**) عن كونه نسقاً مغلقاً على جزئيته محل الكل ويحبس أعضاءه في شرنقة أيديولوجية لا يخرجون منها .

-5-

في ظل ما انتهت إليه الأوضاع، في سورية والوطن العربي، من إخراج الشعب من عالم السياسة وحرمانه من جميع حقوقه، بما فيها حقه في إنتاج / وإعادة إنتاج حياته السياسية، فضلاً عن إفقاره مادياً ومعنوياً ..، يعمل **التجمع** بالتعاون مع جميع القوى الديمقراطية في سبيل إخراج المجتمع من الأطر التقليدية أو العصبيات السائدة، وفي سبيل إعادة إنتاج السياسة فيه ..، وذلك بإعادة الاعتبار لمؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية العمل السياسي العلني والديمقراطي مضموناً وأساليب في إطارها وفي نطاق الحق والقانون كممارسة حق من حقوق المواطنين الأساسية . لذلك يعمل **التجمع الوطني الديمقراطي** للوصول إلى وضع يستطيع فيه أن يمارس نشاطه السياسي علناً لأن برنامجه علني وأهدافه علنية، ويعمل في سبيل استصدار قانون أحزاب عصري وديمقراطي تنتظم على أساسه حياة المجتمع السياسية .

-6-

إن معيار عضوية العضو في **التجمع**، هو مدى وعيه لعضويته في المجتمع والدولة . والعضوية هنا تعني الفاعلية والمشاركة والجسارة في التزام الحقيقة والدفاع عن الحق، لأن التزام الحقيقة والدفاع عن الحـــــق، في المستوى السياسي، هما الدفاع عن المواطنية وعن الشعب .. وهما الضمانة الأخلاقية لأداء الواجبات .

وعضوية **التجمع الوطني الديمقراطي في سورية** مفتوحة لكل مواطن سوري، أو عربي مقيم في سورية، يقتنع ببرنامجه السياسي ويرغب في الانضواء في إحدى هيئاته أو مؤسساته أو منظماته بما هو حق من حقوقه، على أن تتوفر فيه الشروط التالية :

آ - أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره .

ب - أن يكون متمتعاً بالاحترام في وسطه الاجتماعي .

ح - أن لا تكون عليه شبهة المشاركة بالقمع أو الفساد القائمين في الدولة والمجتمع، ولا يكون هناك ما يتعارض، في أقواله وأفعاله، مع المصالح الوطنية العليا .

د - أن يحضر اجتماعات الهيئة التي هو عضو فيها ويؤدي الالتزام المالي المترتب عليه .

وتحدد الحقوق الأساسية لعضو **التجمع** بإسهامه في نقاش ورسم برنامج **التجمع** وخطه السياسي في اجتماعات هيئاته وفي الاجتماعات المركزية التي تنعقد لهذه الغاية، وحقه في التعبير بحرية عن وجهة نظره بالطريقة التي تمليها علية مسؤوليته بوصفه عضواً في **التجمع**.

وكذلك في نشاطات **التجمع** وممارساته العامة في الميادين كافة، وفي ممارسته حق الانتخاب والترشيح عبر هيئات **التجمع** ومؤسساته القائمة . كما تتحدد مسؤولياته وواجباته الأساسية في العمل على التعريف بدعوة **التجمع** ونشر برنامجه وتعميم خطه السياسي، وفي العمل على توسيع صفوفه في الأوساط الشعبية والطلابية والثقافية والمهنية والنقابية .. الخ .

-7-

عضوية **التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا** مفتوحة لأي حزب سياسي أو مجموعة أو جمعية سياسية أو ذات بعد سياسي، يوافق ، أو توافق، على برنامجه ويلتزم، أو تلتزم، بنظامه الأساسي شريطة أن لا يكون، أو تكون، ذات طابع مذهبي أو أيديولوجيا مناوئة للوحدة القومية. ولا يتم قبول حزب أو جمعية أو منظمة أو جماعة في إطار **التجمع** إلاّ بموافقة جميع الأحزاب التي يتألف منها تحديدا، أي أن لكل حزب من أحزاب **التجمع** حق الاعتراض بالتساوي في مضمون هذه المادة فقط. على أن يحق لأي حزب في **التجمع** طرح قبول التنظيم من جديد بعد ستة أشهر من اعتراض أحد الأحزاب عليه. وفي حال استمرار الاعتراض، يطرح الموضوع على أول اجتماع للجنة المركزية التي يعود لها إقراره بأكثرية ثلثي أصوات أعضائها .

-8-

تتألف هيكلية **التجمع** على النحـو التالي :

أولا : مؤتمر **التجمع** العام الذي ينعقد بدعوة من اللجنة المركزية كل أربع أو خمس سنوات . ويجري انتخاب مندوبيه بالاقتراع السري في مؤتمرات فروع التجمع المنتخبة بدورها في اقتراع سري لكل عضو من أعضاء التجمع فيها صوت واحد .

ثانيا : اللجنة المركزية : ينتخبها المؤتمر العام، وتنتخب بدورها أمينا عاما لها .

ثالثا : اللجنة التنفيذية : وتنتخبها اللجنة المركزية من بين أعضائها .

رابعا : لجنة الرقابة : ينتخبها المؤتمر العام من بين أعضائه، ولا يجوز الجمع بين عضويتها وعضوية اللجنة المركزية .

خامسا : تسمي اللجنة المركزية المكاتب واللجان التالية :

1ً - لجنة الإعلام والنشر 2ً - لجنة المتابعة (اللجنة التنفيذية القائمة اليوم) 3ً - لجنة العلاقات الخارجية

-9-

أحكام عامة

1 - يتم تنظيم التجمع على أساس الفروع وفق التقسيمات الإدارية القائمة .

2 - تحتفظ أحزاب التجمع ببناها التنظيمية الخاصة وتصدر نشرها الخاص ويتم تبادل النشر في إطار هيئات التجمع في جميع المستويات ما رغبت هذه الأحزاب الاحتفاظ بخصوصيتها، شريطة الالتزام باعترافها بالتجمع إطارا لتمثيلها ونشاطها السياسي.. وبالخطوط العامة لبرنامجه السياسي . والالتزام بالنهج الديمقراطي والسياسي العام . على أن يسعى التجمع في توجهه العام إلى اندماج أحزابه في حركة سياسية واحدة .

3 - عندما تتاح إمكانية إجراء انتخابات عامة على مستوى التجمع، ينتخب مؤتمر الفرع لجنة الفرع التي يعد أعضاؤها المنتخبون أعضاء في المؤتمر العام على مستوى القطر .

4 - يحق لمؤتمر الفرع، العادي أو الاستثنائي، سحب ثقته من هذا العضو أو ذاك من أعضاء لجنة الفرع أو من اللجنة بأسرها.

5 - تضع لجنة المتابعة، استنادا إلى تصورات مقدمة من لجان الفروع، لائحة داخلية لتنظيم عمل لجان الفروع في المرحلة الانتقالية الراهنة على أن لا تتناقض مع النظام الأساسي للتجمع.

6 - في مجال النشاط اليومي، تنظم لجان الفروع (أو لجنة المتابعة) ندوات وسهرات واحتفالات ورحلات ومخيمات تضم أصدقاء التجمع وعائلاتهم .

-10-

أحكام انتقالية

1 - تتولى قيادة التجمع الدعوة إلى عقد مؤتمر عام يقر البرنامج السياسي والنظام الأساسي للتجمع. على أن يجري تنظيم المؤتمر، وتحديد مندوبيه، بالاستناد إلى لائحة داخلية يجري إعدادها لهذا الغرض .

2 - تعين أو تسمي قيادة التجمع الحالية أعضاء اللجنة المركزية، وتجتمع هذه اللجنة مرة كل أربعة أشهر تستمع إلى تقرير القيادة وتحاسبها على نشاطها وتناقش نشاط المكاتب واللجان التابعة لها والمبينة في البند الخامس من الفقرة الثامنة . ولا ينبغي أن يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أمثال عدد قيادة التجمع الحالية التي يمكن إعادة النظر في تشكيلها على ضوء ذلك أيضا .

3 - تعيد اللجنة المركزية تشكيل لجان الفروع على أساس تجمعي وليس على أساس مندوبي الأحزاب . وفي سبيل ذلك تعد لجنة المتابعة (اللجنة المركزية حاليا) مشروعا بإعادة تشكيل الفروع تقدمه للاجتماع الثاني للجنة المركزية لإقراره .

4 - تجري هيئات التجمع الحالية مسحا واقعيا للشخصيات والفعاليات الاجتماعية والسياسية التي ينبغي إيصال البرنامج السياسي وجريدة التجمع إليها، وتنظيم العلاقة معها، على أن يكون ذلك جزءاً من خطة عمل لجان الفروع التي تخضع للمتابعة .

****